إعلان مراكش

من الإقصاء إلى الانتماء

الديباجة

نحن، المشاركين في الندوة الدولية للمجلس العالمي للعمل الاجتماعي (ICSW) حول موضوع «من الإقصاء إلى الانتماء»، المجتمعين في مراكش، المملكة المغربية، من 22 إلى 24 أكتوبر 2026، بدعوة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للمجلس، والمجلس العالمي للعمل الاجتماعي – أوروبا، والمكتب العالمي للمجلس، إلى جانب صانعي السياسات العمومية، والممارسين في مجالي العمل الاجتماعي والخدمة الاجتماعية، والباحثين، والأكاديميين، وممثلي المجتمع المدني من أوروبا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، وآسيا، والأمريكتين؛

نُعرب عن بالغ امتناننا لسلطات المملكة المغربية ومدينة مراكش على كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال.

ونتوجه بالشكر إلى وزارة الاقتصاد والمالية، والمندوبية السامية للتخطيط، ووالي مراكش، ومؤسسة محمد الخامس للتضامن، ومؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، وجمعية الكرم، وإلى جميع رؤساء الجلسات والمقررين والمتدخلين وأعضاء اللجنة المنظمة، على إسهاماتهم في إنجاح هذا اللقاء.

وبعد أن ناقشنا، خلال خمس جلسات عامة، استراتيجيات عملية للتصدي للشعور بالوحدة والعزلة الاجتماعية، ودور التكنولوجيات الرقمية في الإدماج الاجتماعي، والإنتاج المشترك للخدمات الصحية والاجتماعية؛

وبعد أن تبادلنا التجارب الوطنية والمحلية لكل من المغرب ومصر وتونس وموريتانيا ولبنان وألمانيا وإسبانيا وفنلندا وجورجيا وأيرلندا والنرويج والبرتغال والسويد والهند والنمسا وجمهورية كوريا؛

وإذ نُقر بأن العزلة الاجتماعية والشعور بالوحدة والهشاشة والإقصاء تطال الأفراد والمجتمعات في جميع أنحاء العالم؛

وإذ نُقر بأن التوسع الحضري السريع، والتحولات الديمغرافية، والهجرة، وتغيّر البنى الأسرية، والانتشار الواسع للتواصل الرقمي، قد أحدثت تحولًا عميقًا في طرق تفاعل الأفراد والمجتمعات وحفاظهم على روابطهم الاجتماعية؛

وإذ نعترف بأن التكنولوجيا تتيح فرصًا جديدة للتعاون والتشبيك، لكنها قد تُفاقم الإقصاء أيضًا حين يكون الوصول إليها والمهارات الرقمية والثقة موزعة توزيعًا غير متكافئ؛

وإذ يساورنا القلق لأن هذه التحديات تطال بشكل غير متناسب كبار السن، والمهاجرين، واللاجئين، والشباب، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المصابين بأمراض نفسية، وغيرهم من الفئات المعرضة لخطر الإقصاء الاجتماعي؛ وإذ نُقر بأن الأشخاص المصابين بأمراض نفسية قد يواجهون الوصم والتمييز والعوائق في الحصول على الرعاية والسكن والعمل وفي المشاركة في الحياة المجتمعية؛

وإذ نُقر بأن الإقصاء الاجتماعي كثيرًا ما يتفاقم بفعل تداخل أشكال متعددة من الهشاشة، من بينها الإعاقة، وانعدام الأمن الاقتصادي، والوضع من حيث الهجرة، والعزلة الجغرافية، مما قد يُنشئ عوائق إضافية تحول دون الوصول إلى الخدمات الأساسية والمشاركة الكاملة في المجتمع؛

وإدراكًا منا أن تراجع الروابط المجتمعية يُضعف رفاه الأفراد ويُقوّض التماسك الاجتماعي والثقة والقدرة الجماعية على الصمود؛

واقتناعًا منا بأن الهشاشة الاقتصادية والعزلة الاجتماعية يُغذّي كلٌّ منهما الآخر، وأنه لا يمكن معالجة أيٍّ منهما معالجة مستدامة دون معالجة الأخرى؛

وإذ نُقر بأن العوائق الهيكلية والمؤسسية داخل منظومات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من المنظومات العامة قد تُسهم بدورها في تعميق الإقصاء الاجتماعي وتحدّ من فرص المشاركة الفعلية؛

وإذ نشير إلى خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 والتزامها بـ«ألّا يُخلَّف أحد عن الركب»، وكذلك إلى توصية منظمة العمل الدولية رقم 202 بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، 2012؛

وإذ نشير إلى إعلان الدوحة السياسي، الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية في 4 نوفمبر 2025، وأقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها A/RES/80/5، والذي يدعو إلى بناء مجتمعات شاملة للجميع ومنصفة وقادرة على الصمود؛

وإذ نشير إلى قرار جمعية الصحة العالمية «تعزيز التواصل الاجتماعي من أجل الصحة العالمية»، المعتمد في مايو 2025، وإلى تقرير لجنة منظمة الصحة العالمية المعنية بالتواصل الاجتماعي، المعنون «من الشعور بالوحدة إلى تحقيق التواصل الاجتماعي: رسم المسار لمجتمعات أوفر صحة»، الصادر في 30 يونيو 2025؛

وإذ نشير إلى الأجندة العالمية للعمل الاجتماعي والتنمية الاجتماعية 2020–2030، «البناء المشترك لتحول اجتماعي دامج»، التي يحملها بشكل مشترك كلٌّ من المجلس العالمي للعمل الاجتماعي، والاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين، والرابطة الدولية لمدارس العمل الاجتماعي؛

وإذ نشير إلى إعلان رندة 2025 الصادر عن المجلس العالمي للعمل الاجتماعي بشأن المشاركة الفعلية والرعاية الاجتماعية الدامجة والحوكمة المحلية الديمقراطية، الذي يحمله بشكل مشترك كلٌّ من المجلس العالمي للعمل الاجتماعي، والاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين، والرابطة الدولية لمدارس العمل الاجتماعي؛

وإذ نشير إلى الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والعمال المهاجرين، واللاجئين؛

وإذ نؤكد من جديد التزام المجلس العالمي للعمل الاجتماعي بسياسات اجتماعية دامجة تتمحور حول الأفراد والمجتمعات، وتعزز المشاركة والكرامة والعدالة الاجتماعية؛

وإذ نُشيد بالتزام المملكة المغربية بالحماية الاجتماعية الشاملة من خلال الورش الملكي الكبير لتعميم الحماية الاجتماعية، وكذا مبادراتها الوطنية في مجال الإدماج الرقمي؛

نعتمد بموجب هذا إعلان مراكش.

أولاً – المبادئ

نؤكد ما يلي:

1. **الانتماء خيرٌ مشترك**. فالتواصل الاجتماعي أولوية من أولويات السياسات العامة، شأنه شأن الصحة والتعليم والتشغيل والسكن. ويجب أن يحترم الانتماء حرية الاختيار الفردي والهوية الثقافية والتنوع، بما في ذلك الحق في الامتناع عن المشاركة دون فقدان الحق في الوصول إلى الخدمات أو الاستحقاقات.
2. **الكرامة أساس الانتماء.** فكل شخص صاحبُ حقوق وفاعلٌ في حياته، وليس مجرد مستفيد من الخدمات.
3. **المشاركة حق يجب إعماله على أرض الواقع**. إذ يجب أن يُسهم الناس في صياغة السياسات والخدمات التي تؤثر في حياتهم، من التصميم إلى التنفيذ ثم التقييم، وأن يكون لهم رأي في القرارات المتخذة.
4. **الحماية الاجتماعية الشاملة ركيزة التماسك الاجتماعي.** فتأمين الدخل والرعاية الصحية والوصول الشامل إلى الخدمات الأساسية الأخرى تشكّل الأسس اللازمة لتواصل اجتماعي وإدماج حقيقيين.
5. **يجب أن يخدم الإدماج الرقمي التواصل الإنساني والحقوق.** فالتكنولوجيا يجب أن تُكمّل العلاقات الإنسانية لا أن تحل محلها، وأن تكفل إمكانية الوصول والخصوصية والثقة واستقلالية المستخدمين.
6. **الانتماء يُبنى محليًا.** فالمجتمعات المحلية والحكومات المحلية والجمعيات وشبكات الأحياء عناصر حيوية لتعزيز الإدماج من خلال التفاعلات اليومية والعمل الجماعي.
7. **التضامن بين الأجيال مورد ينبغي رعايته.** إذ يجب أن يشمل الإدماج مسار الحياة بأكمله، مع الاعتراف بإسهامات الأشخاص وحقوقهم واحتياجاتهم من الطفولة إلى الشيخوخة.
8. **يجب أن يحترم التعلّم العالمي التنوع المحلي.** فالمعارف المشتركة والممارسات الواعدة ينبغي أن تُكيَّف مع السياقات الاجتماعية والثقافية والمؤسسية المحلية، لا أن تُفرض بوصفها نماذج كونية.

ثانياً – تعزيز المقاربات المجتمعية للانتماء: دروس مستخلصة من التجارب الدولية

ينبغي أن تستند الاستجابات الفعالة للعزلة الاجتماعية والإقصاء إلى التجارب الدولية في مجال مبادرات التنمية المجتمعية التي تُمكّن الأفراد من تجاوز دور المتلقين للخدمات ليصبحوا مشاركين فاعلين في حياة الحي، وفي الدعم المتبادل، وفي صنع القرار الجماعي.

وينبغي دراسة مدى قابلية هذه المقاربات للتطبيق في مختلف السياقات الوطنية والمحلية، مع مراعاة التنوع الثقافي والموارد المتاحة والاحتياجات والقدرات الخاصة بكل مجتمع.

ومن الأمثلة ذات الصلة، على سبيل المثال لا الحصر، المقاربات التالية:

- **الفضاءات التي يديرها المجتمع والمشاركة بين الأجيال.** يمكن للمبادرات التي تُمكّن كبار السن من إنشاء فضاءات مشتركة وإدارتها، مثل المقاهي المجتمعية والحدائق والأسواق ومراكز التعلم، أن تعزز رأس المال الاجتماعي والدعم المتبادل والعلاقات بين الأجيال. وهي تتحدى النظرة إلى كبار السن باعتبارهم مجرد متلقين للرعاية، وتعترف بهم بدلًا من ذلك مساهمين ومنظمين وقادة مجتمعيين.
- **المقاربات القائمة على العلاقات لتجاوز العزلة.** يمكن للمبادرات المجتمعية التي تشجع التواصل المنتظم والتجارب المشتركة والعلاقات المستدامة أن تساعد الأفراد على الشعور بأنهم معترف بهم ومُقدَّرون ومندمجون. وتكتسي هذه المقاربات أهمية خاصة في التصدي للشعور بالوحدة، وتعزيز التضامن بين الأجيال، ومواجهة التفكك الاجتماعي في الأوساط الحضرية.
- **المبادرات القاعدية التي تبني الثقة عبر الفوارق الاجتماعية والثقافية.** يمكن للمشاريع ذات القيادة المحلية التي تجمع أشخاصًا من خلفيات دينية وثقافية واجتماعية مختلفة أن تعزز التفاهم المتبادل والتماسك المجتمعي. كما يمكن لفضاءات اللقاء الميسَّرة، والقيادة المحلية، والتمويلات الصغيرة، أن تساعد السكان على تطوير مبادرات تشجع المشاركة وتُرسي روابط دائمة، بما في ذلك في صفوف المهاجرين وغيرهم من الفئات المعرضة لخطر الإقصاء.
- **مؤسسات أحياء سهلة الوصول وتنمية ذات قيادة محلية.** توفر المراكز المجتمعية ودور الأحياء فضاءات مألوفة ودامجة يمكن للناس فيها الالتقاء والتعلم والتطوع وتبادل المهارات والحصول على دعم عملي. ويمكن لهذه المؤسسات أن تعالج العزلة والعوائق المرتبطة بالإعاقة والبطالة والسن والهشاشة الاجتماعية، مع استكمال منظومات الحماية الاجتماعية الرسمية والخدمات الاجتماعية. وتتوقف فعاليتها على انخراط محلي مستدام وعلى فرص حقيقية تتيح للسكان الإسهام في تحديد الأنشطة والأولويات.
- **إدماج الصحة والرعاية الاجتماعية والمشاركة المجتمعية.** إن مقاربات من قبيل «الوصفة الاجتماعية» تربط الأشخاص بمهنيي الصحة والرعاية الاجتماعية، وبالمجموعات المجتمعية، والعمل التطوعي، والأنشطة الثقافية، والرياضة، والمساعدة العملية، وغيرها من الموارد غير السريرية. وتُقر هذه المقاربات بأن تجاوز العزلة الاجتماعية قد لا يتطلب الروابط الشخصية فحسب، بل يتطلب أيضًا الدعم لتذليل العوائق المالية والجسدية والثقافية وغيرها من العوائق التي تحول دون المشاركة.
- **العناية برفاه الأشخاص داخل المجتمعات الحضورية والافتراضية على حد سواء،** من خلال تسخير الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي لتعزيز روابط اجتماعية دامجة وداعمة، مع احترام حقوق الإنسان، والحد من العزلة والإقصاء الاجتماعي والهشاشة الرقمية.

تُبيّن هذه الأمثلة أن الانتماء يعني أكثر من مجرد غياب الشعور بالوحدة أو العزلة الاجتماعية؛ فهو ينطوي على أن يكون المرء معترفًا به ومحترمًا، وأن ينسج علاقات ذات معنى، وأن يكون له رأي في القرارات التي تمس حياته، وأن يكون قادرًا على الإسهام والمشاركة في المجتمع الأوسع.

وينبغي توثيق نتائج المبادرات المجتمعية وإبرازها، وتقاسم الأدلة المتعلقة بها، وتوفير تمويل موثوق لها. وينبغي أن تُكمّل هذه المبادرات منظومات الحماية الاجتماعية والرعاية الرسمية، إذ لا يمكنها أن تحل محل

الدخل الكافي أو السكن اللائق أو الرعاية الصحية أو الدعم المهني. كما ينبغي معالجة العوائق العملية التي تحول دون مشاركة الأفراد، بما في ذلك النقل والتكاليف وتعذّر الوصول إلى المرافق وغياب الدعم الشخصي.

ويتمثل الهدف الأسمى في تجاوز الاستجابات المجزأة للعزلة نحو مجتمعات دامجة يُعترف فيها بالأشخاص من جميع الأعمار والخلفيات بوصفهم مشاركين ومساهمين وشركاء ذوي قيمة في بناء الرفاه الجماعي.

وعليه، فإننا ندعو إلى تعاون دولي من أجل تحديد المقاربات المجتمعية الفعالة التي تعزز الروابط الاجتماعية والدعم المتبادل والمشاركة الدامجة، وتكييفها وتوسيع نطاقها. وينبغي للحكومات والسلطات المحلية والخدمات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية نفسها أن تعمل معًا لتهيئة الظروف المواتية لمثل هذه المبادرات. ويجب أن يضطلع الأشخاص الذين يعانون من الإقصاء بدور فعلي في تصميمها وتنفيذها وتقييمها.

ثالثاً – تصميم مجتمعات وأحياء داعمة

نوصي بما يلي:

1. **الاعتراف بالشعور بالوحدة والعزلة الاجتماعية بوصفهما قضيتين من قضايا السياسات العامة**، وذلك بإدماجهما في الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للتنمية الاجتماعية والصحة والسكن وتخطيط استخدام الأراضي.
2. **إدماج التواصل الاجتماعي في التخطيط الحضري والسكن**، من خلال إنشاء فضاءات عامة آمنة وميسَّرة وأماكن التقاء محلية تشجع التفاعل الاجتماعي وبين الأجيال، مع ضمان تنقّل ميسَّر، ولا سيما في المناطق التي تشهد تمدُّنا سريعًا وفي الضواحي الحضرية.
3. **استباق التحولات الديمغرافية**، بما في ذلك شيخوخة السكان، وتغيّر البنى الأسرية، والهجرة الداخلية والدولية، عند تخطيط الخدمات الاجتماعية والمرافق المحلية، بالاستناد إلى بيانات المنظومات الإحصائية الوطنية والمحلية.
4. **الاعتراف بالموارد المجتمعية ودعمها**، وهي موارد كثيرًا ما يتم إغفالها، بما في ذلك شبكات الجوار، ومقدمو الرعاية من أفراد الأسرة، والمتطوعون، وجمعيات الأحياء، والأشكال التقليدية للتعاون المتبادل، مثل *التويزة* في بلدان المغرب الكبير.
5. **تعزيز شيخوخة قائمة على التضامن** من خلال مقاربات مندمجة تجمع بين الحماية الاجتماعية، والرعاية المنزلية، وخدمات القرب المجتمعية، وتدابير الوقاية من عزلة كبار السن، ولا سيما حيثما تشهد الروابط الأسرية تراجعًا.
6. **تعزيز العمل الميداني المجتمعي والروابط** من خلال تدريب أخصائيين اجتماعيين مجتمعيين ووسطاء، وإرساء مسارات تربط الأشخاص المعزولين بالأنشطة المجتمعية والثقافية والرياضية والتطوعية.
7. **رصد العزلة الاجتماعية ومعالجتها من خلال تشخيصات محلية** تُشرك الحكومات المحلية والخدمات الاجتماعية والخدمات الصحية والمنظمات المجتمعية، مع احترام الخصوصية الفردية وحقوق المجتمعات المحلية.

8. **تصميم التكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي** بما يعزز حقوق الإنسان والإدماج الاجتماعي ورفاه السكان.

رابعاً – تسخير التكنولوجيا لتعزيز الروابط الإنسانية والاجتماعية

نوصي بما يلي:

1. **جعل الإدماج الرقمي مكوِّنا أساسيًا من مكونات السياسة الاجتماعية،** من خلال توسيع الوصول الميسور التكلفة إلى الأجهزة والربط بالشبكة، ولا سيما في المناطق الريفية وأحياء الضواحي المحرومة، وتوفير دعم بشري ميسَّر وقريب من الناس.
2. **الاستثمار في المهارات الرقمية مدى الحياة،** مع إيلاء اهتمام خاص لكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء الريفيات، والأشخاص ذوي المستوى المحدود من الإلمام بالقراءة والكتابة.
3. **ضمان ألّا تؤدي رقمنة الخدمات العامة والاجتماعية إلى خلق أشكال جديدة من الإقصاء.** الإبقاء على خدمات حضورية ميسَّرة ومتعددة اللغات وعلى بدائل غير رقمية، بما يضمن حصول الأشخاص على المساعدة عند الحاجة.
4. **ضمان الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي والبيانات في مجال الحماية الاجتماعية،** بما في ذلك السجلات الاجتماعية والاستهداف وتخصيص الإعانات، من خلال التقيد بالشفافية والإنصاف وحماية البيانات الشخصية والرقابة البشرية، وتوفير سبل فعالة للمراجعة والانتصاف. ولا يجوز اتخاذ القرارات التي تؤثر في الحصول على الإعانات أو الخدمات الأساسية بالاعتماد على الأنظمة الآلية وحدها. كما لا يجوز أن تكون المراقبة الرقمية شرطًا للحصول على الدعم الأساسي.
5. **استخدام التكنولوجيا لتقوية الروابط الاجتماعية لا للحلول محلها،** بما في ذلك عبر منصات الأحياء، والرعاية عن بُعد، وأدوات المشاركة المواطنة، وشبكات العون المتبادل الإلكترونية المرتبطة بالدعم البشري.
6. **حماية الأطفال والشباب من المخاطر الرقمية،** بما في ذلك التنمر الإلكتروني والاستغلال والتضليل والانطواء الاجتماعي، من خلال التربية الإعلامية، والضمانات الملائمة، ومساءلة المنصات الرقمية.
7. **إشراك المجتمعات المحلية في تصميم الأدوات الرقمية** حتى يستجيب الابتكار للاحتياجات الفعلية للناس ويحظى بثقتهم.

خامساً – الإنتاج المشترك للخدمات الصحية والاجتماعية

نوصي بما يلي:

1. **جعل الإنتاج المشترك مبدأً توجيهيًا في تقديم الخدمات** من خلال إشراك مستخدمي الخدمات والأسر والمهنيين والمنظمات في تحديد الاحتياجات وفي تصميم الخدمات وتقديمها وتقييمها. ومنح الأشخاص ذوي التجربة المعيشة نصيبًا في صنع القرار، ومكافأتهم على مساهمتهم، وتزويدهم بالمعلومات الميسَّرة والترتيبات التيسيرية المعقولة وكل الدعم الذي يحتاجونه للمشاركة، وإطلاعهم على الكيفية

التي أثّرت بها مساهماتهم في القرارات. ويجب أن يحترم إشراك الأسر والمهنيين رغبات الشخص المعني وموافقته.

2. **تعزيز العمل الاجتماعي المجتمعي** من خلال دعم مهنة العمل الاجتماعي، وتحسين التدريب الأولي والمستمر، وضمان مستويات من الموارد البشرية وظروف عمل تستجيب للاحتياجات الفعلية. وضمان الحصول على رعاية صحية نفسية في الوقت المناسب، وبتكلفة ميسورة، وقائمة على الحقوق، وعلى دعم مجتمعي للتعافي، بما في ذلك دعم الأقران ودعم الأسر ومقدمي الرعاية.
3. **قياس الإدماج كما يعيشه الأشخاص** من خلال تطوير واستخدام مؤشرات مُثبتة علميًا للتواصل الاجتماعي والشعور بالوحدة والانتماء، وإدماجها في الإحصاءات المحلية والوطنية وفي تقييم البرامج. والعمل مع الأشخاص ذوي التجربة المعيشة لاختيار المؤشرات وتفسير النتائج، وسؤالهم عمّا إذا كانوا يشعرون بالاحترام، وبقدرتهم على الاختيار، وبأن لهم رأيًا في القرارات.
4. **حماية الأطفال من خلال الوقاية والحد من المخاطر**، مع ضمان حصول الأطفال اللاجئين والمهاجرين على الحماية الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية بشكل فعلي ودون تمييز.
5. **توسيع مسارات الإدماج لفائدة الشباب** من خلال العمل اللائق، والتدريب المهني الملائم، والانخراط المدني، والمشاركة في صنع القرار، ولا سيما بالنسبة للشباب غير المنخرطين في العمل أو التعليم أو التدريب.
6. **توسيع التغطية الصحية والحماية الاجتماعية** لتشمل العاملين في الاقتصاد غير المنظم وسكان المناطق الريفية، مع الجمع بين الإعانات النقدية وخدمات الدعم الملائمة.
7. **دعم مقدمي الرعاية من أفراد الأسرة وكبار السن الذين يعانون من الهشاشة الاقتصادية** من خلال الاعتراف بإسهاماتهم، وتمكينهم من الحقوق الاجتماعية، والتدريب، وإتاحة فرص حقيقية للمشاركة في الحياة المجتمعية.
8. **وضع الكرامة في صميم استراتيجيات الإدماج** من خلال مكافحة الوصم، وتبسيط الإجراءات الإدارية، والحد من عدم استفادة المستحقين من حقوقهم الاجتماعية.

سادساً – دعوات إلى العمل

ندعو:

- **الحكومات إلى اعتماد استراتيجيات وطنية ودعم تنفيذها على المستوى المحلي من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي والتصدي للعزلة**، من خلال سياسات منسقة في مجالات الخدمات الاجتماعية والصحة والسكن والتعليم والرقمنة، مع ضمان الوصول إلى أرضيات شاملة للحماية الاجتماعية وتمويل مستدام للمشاركة المجتمعية.
- **الحكومات المحلية إلى جعل الأحياء فضاءات يشعر فيها الناس بالانتماء**، من خلال تقييم العزلة الاجتماعية على المستوى المحلي وإشراك السكان في صنع القرار.
- **منظمات المجتمع المدني إلى تقوية شبكات العون المتبادل**، وإسماع أصوات الأشخاص المتضررين من الإقصاء، وبناء شراكات دائمة مع السلطات العامة.

- **الجامعات ومراكز البحث إلى إنتاج أدلة مقارنة من أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،** وتقييم التدخلات، وتعليم مهنيي العمل الاجتماعي وتدريبهم.
- **القطاع الخاص والفاعلين في الصناعة الرقمية** إلى تصميم خدمات ميسَّرة ودامجة، وحماية البيانات الشخصية، والوفاء بمسؤولياتهم الاجتماعية.
- **المنظمات الدولية والإقليمية إلى إدماج التماسك الاجتماعي في متابعة أهداف التنمية المستدامة** وإعلان الدوحة السياسي، وإلى دعم التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي في مجال التنمية الاجتماعية.

سابعاً – الالتزامات والمتابعة

يلتزم المجلس العالمي للعمل الاجتماعي ومناطقه وأعضاؤه بما يلي:

1. نشر هذا الإعلان باللغات الفرنسية والإنجليزية والإسبانية والعربية لدى الحكومات والمنظمات الدولية وعبر شبكاتهم.
2. إعداد مجموعة من الممارسات الدامجة من أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، توثّق التجارب المعروضة في مراكش وتحدد الشروط اللازمة لتكييفها ونقلها إلى سياقات أخرى.
3. تيسير شبكة للتعلم المتبادل بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول التماسك الاجتماعي والانتماء، مفتوحة أمام مشاركة المناطق الأخرى للمجلس.
4. الترويج لخلاصات لقاء مراكش والدفاع عنها في المحافل الدولية، ولا سيما لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة والمسارات المتعلقة بمتابعة إعلان الدوحة السياسي.
5. إدماج هذا العمل في الأجندة العالمية للعمل الاجتماعي والتنمية الاجتماعية 2020–2030، بالتعاون مع المنظمات الشريكة.
6. نشر خطة للتنفيذ في غضون ستة أشهر من اعتماد الإعلان، تحدد بوضوح المسؤوليات والنتائج الرئيسية وتخصيص الموارد. وينبغي للمكتب العالمي للمجلس أن ينسق هذا العمل مع مناطقه وأعضائه.
7. استعراض التقدم المحرز في تنفيذ هذا الإعلان بحلول الذكرى المئوية لتأسيس المجلس العالمي للعمل الاجتماعي، التي سيُحتفى بها في باريس في يونيو 2028.

اعتمده المشاركون في الندوة الدولية للمجلس العالمي للعمل الاجتماعي، مراكش، 23 أكتوبر 2026.